



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية

مجلة التميز

الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/673



متطلبات تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية

Requirements for applying the financial accounting system in Algerian institutions

Under international accounting standards

- ¹ د/ وليد بيبي، ² أ/ حياة عوايجية، أ/ هزيل سمية
¹ المركز الجامعي نور البشير البيض.
² جامعة محمد خيضر بسكرة.
³ جامعة عباس لغرور خنشلة.

ملخص	معلومات المقال
<p>إن عولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات، وكذلك التطور السريع الذي يشهده مجال الاتصالات والمعلوماتية كانت العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة وكذلك انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية، اتساع رقعة أعمالها، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر، و خصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، و بالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتبر إنجازا محاسبيا وتطور نتيجة تطور السياسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات مما تطلب من مجلس معايير المحاسبة الدولية مسايرة تلك التطورات، وبالتالي إدخال تحسينات على المعايير و الهدف منها تطوير وتجديد السياسات، الأنظمة والنظريات المحاسبية بحيث تصبح تتوافق مع التطور التكنولوجي، الثقافي والسوسيولوجي للمؤسسات في ظل العولمة المالية.</p>	<p>تاريخ المقال: الإرسال: المراجعة: القبول: الكلمات المفتاحية: النظام المالي المحاسبي. معايير المحاسبة الدولية. معايير التقارير المالية الدولية.</p>

Abstract

Keywords

Financial Accounting System
International Accounting
Standards.
International Financial
Reporting Standards

The globalization of companies and financial markets, the free movement of capital across continents and the rapid development of telecommunications and informatics have been the main factors behind the efforts to unify the accounting language, as well as the proliferation of multinational companies in the world and the increase in their international activities, this is also true of accounting in Algeria, especially the Algerian national accounting plan, which was prepared in the light of the principles of the orientated economy, and it is therefore necessary to provide accounting principles rules and concepts that are consistent with the development, which prompted the Algerian authorities to issue a new accounting law which is in line with international accounting standards and which is considered an accounting achievement and developed as a result of the development of economic and financial policies of the institutions, this requires the IASB to follow these developments and thus improve the standards and objectives, including the development and renewal of policies, systems and accounting theories to be compatible with the technological, cultural, sociological development of enterprises in the light of financial globalization.

* المؤلف المرسل: د/ وليد بيبى. البريد الإلكتروني المهني.

- مقدمة:

الإدارية والتنظيمية سواء كانت تخص الأجهزة المركزية أو الأجهزة المحلية. وكانت أسسه الهيكلية والتفسيرية متفتحة و منسجمة إلى قدر كبير مع الكثير من العوامل والمتغيرات البيئية المحلية والدولية وقت ذلك، وكان يهدف على وجه الخصوص لتلبية الاحتياجات والمتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال المخططات الوطنية. ولكن مع مرور الزمان تغيرت وظهرت عدة مفاهيم جديدة، وتطلب الأمر تغيير الوجه والنهج لما تقتضيه الظروف الدولية والمحلية، فكانت الوجهة نحو اقتصاد السوق بعد فشل النظام الاشتراكي وجل مخططاته، والتي لك تواكب التطورات في المجالات المختلفة، ولهذا فقد أخذت الجزائر بتبني النهج الرأسمالي المعتمد على آلية السوق، وذلك لعد أسباب منها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وإفرازات العولمة.

فمن خلال التعاملات والممارسات المالية والمحاسبية والجبائية لمختلف الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور عدة نقائص وعقبات وعدم وجود مماثلة وتجانس التي كانت تشوب المخطط الوطني المحاسبي، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه ومحاولة تكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال إعداد إطار تصوري

غداة الاستقلال كانت الجزائر تابعة للنموذج الفرنسي في جل المجالات الاقتصادية والمالية، ولم تكن الرابطة الاقتصادية في ذلك الوقت منفكة، نظرا لكون الجزائر كانت فتية الاستقلال، قليلة الخبرة، كثيرة المشاكل الداخلية والخارجية وكذلك كانت الميزة الطاغية على النموذج الفرنسي هي ليبرالية الاقتصاد المعتمد على الرأسمالية والريح، الذي يحدد ويوجه السياسات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي تفاديا كذلك لأوجه القصور التي ميزت المخطط المحاسبي الفرنسي مع بداية الستينات، ولعل أهم مثال على ذلك الجانب المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسبي، ولهذا أخذت الجزائر على عاتقها إحداث القطيعة وإيجاد استقلالية محاسبية ومالية تدعم الاستقلال السياسي والاستقلال في مجال إنشاء الدينار والبنك المركزي وكذلك الخزينة العمومية، ولهذا قامت بوضع منصة وطنية في مجال ضبط وتنظيم الممارسات والمعاملات المحاسبية.

ولهذا من أجل التطبيق الفعال لهذا القطيعة، كانت توجه الجزائر معاكسا للتوجه الليبرالي فقد توجهت نحو النهج الاشتراكي، والذي تجسد من خلال المخططات التنموية التي شرع في تطبيقها انطلاقا من نهاية الستينات من القرن الماضي، لقد كان منطلق هندسة المخطط المحاسبي الجزائري، بما يعرف بالمخطط المحاسبي الوطني، هو ضمان خلق بنك للمعلومات يسخر لمختلف الاستخدامات في كل المستويات

فمثلا إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب القيمة المضاعفة والنتائج الداخلي الخام.

غير أن هدف المحاسبة على المستوى الدولي هو تلبية حاجيات مستعملي المعلومات المحاسبية من المستثمرين المساهمين والملاك... الخ، وحاجتهم الأساسية بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة من أجل بناء قرارات دقيقة، لكن القوائم (الجدول) المنجزة وفق PCN لا تحدد فقط الذمة المالية للمنشأة وبالتالي يجب تعديل قوائم مالية لإجراء التحليل المالي .

كما أن المبادئ المحاسبية المتعامل بها غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثلا الأصول، الخصوم الأموال الخاصة النواتج والتكاليف... الخ، وإن إجراءات التعديلات على PCN يخلق مخططات قطاعية أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير استعمال المحاسبة التحليلية وهي وسيلة أساسية لتحديد التكاليف والمسؤوليات. 4. اختصار الاستعمال على المؤسسات ذات النشاط الوطني(داخلي):

إن جانب التطبيقي لـ PCN يقتصر على المؤسسات التي نشاطها في الجزائر، أي أنه لا يشير إلى المجمعات التي من شأنها إتباع المعايير المحاسبية الدولية إذ أن لهذه المؤسسات فروع عديدة عبر العالم وهذا ما يستدعي مسك الدفاتر وإعداد القوائم الخاصة بكل بلد على حدى مما يصعب عملية تجميع حساباتها.

5. التقصير على مستوى المصطلحات :

يتمحور هذا التقصير أساسا في النقاط التالية :

✚ وجود العديد من الثغرات و الغموض في بعض المصطلحات المستعملة:

✚ المصطلحات القاعدية غير معرفة بدقة مثل الصورة الصادقة، الشفافية المالية، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية، استمرارية الاستغلال.

6. من الجانب التقني: الجانب التقني يتعلق بالإطار المحاسبي فيما يخص نقصان بعض الحسابات أو التصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، الجرد الدائم، قواعد التقييم، قواعد سير الحسابات، معالجة العمليات، وثائق الإثبات الخاصة بالمحاسبة والجباية.

يتضمن الحسابات وقواعد عملها والطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

وعليه يتم طرح الاشكالية التالية:

ما هي متطلبات تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المالي المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه المداخلة الى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: عموميات حول النظام المالي المحاسبي الجزائري.

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.

المحور الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية في ظل وجود المعايير المالية المحاسبية.

المحور الأول: عموميات حول النظام المالي المحاسبي الجزائري

قبل البدء في التطرق بالتفصيل الى النظام المالي المحاسبي لابد من الإشارة الى أهم الأسباب التي أدت الى الانتقال والتحول من المخطط المحاسبي الى النظام المالي المحاسبي وذلك من خلال البدء بتقييم له.

أولا: تقييم المخطط المحاسبي الوطني

تبين لمستعملي المخطط الوطني المحاسبي PCN بعض العيوب والنقائص التي اكتنفتها، والتي أدت إلى مواجهة مشاكل عديدة ومتنوعة وتتمثل هذه العيوب في الجوانب التالية: (شعيب، 2006، صفحة 58_59)

1. الجانب النظري: إن تقديم PCN لتنفيذ أظهر العديد

من التقصير على الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي للمصطلحات المستعملة والحسابات المركبة:

2. الجانب المفاهيمي: إن الإطار المفاهيمي يتلخص في

العديد من التعاريف والتوضيحات وهذا ما لا نجده في المخطط المحاسبي الوطني أنه غير واضح نسبيا لأنه لم يوضح أهدافه والقواعد المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية وتنسيق الحسابات:

3. إن المخطط الوطني المحاسبي يقوم بوضع، عرض،

تصنيف وترتيب الحسابات حسب طبيعتها، وهذا التبويب يسهل ويعطي الامتيازات لوضعي معلومات الاقتصاد الكلي

✓ يجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلية في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي.

2. الإجراءات المالية:

وتشمل جملة من التدابير متمثلة في:

✚ الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، و هم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية:

✚ إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية:

✚ الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعامل معها:

✚ توحيد القوائم المالية و نوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين و المقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين:

✚ إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

ثالثا: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

مفهوم النظام المالي المحاسبي: (mfdgi، 2007، صفحة 03)
إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وتشمل الكشوف المالية على ما يلي:

7. عدم شمولية المخطط المحاسبي الوطني لكافة الحسابات : فيما يخص المخطط المحاسبي الوطني هناك الكثير من النقائص على مستوى أغلب المجموعات.

8. تصنيف وتبويب الحسابات بغير المنظور المالي : إن القوائم المالية المنجزة على أساس طبيعة العناصر، هذا ما يساعد أو يسهل عملية تحليل الاقتصادي الكلي لكن هذا التصنيف لا يساعد على اتخاذ القرارات لأن الأساس في اتخاذ القرارات هو الجانب المالي.

ثانيا: التعديلات المطبقة على المخطط المحاسبي الوطني للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه، وأهمها: (منتدى التمويل الاسلامي)

1. الإجراءات المحاسبية:

✚ إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية والمفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛

✚ المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات، تبويبها وتحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي و بصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة؛

✚ إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي و تحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛

✚ الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

✓ طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية؛

✓ توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج و علاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة و توزيع الأرباح؛

✓ توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة؛

- ✚ الميزانية؛
- ✚ جدول حسابات النتائج؛
- ✚ جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- ✚ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.
- ✚ كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:
- ✚ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✚ التعاونيات؛
- ✚ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛
- ✚ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.
- ✚ أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي
- ✚ يرمي مشروع النظام المحاسبي المالي الى تحقيق ستة (6) أهداف رئيسية تتمثل في: (جمال، 2010، صفحة 10)
- ✚ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✚ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ✚ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- ✚ جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- ✚ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- ✚ قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- ✚ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشرط نوعية وكفاءة التسيير؛
- ✚ يسمح بمراقبة الحسابات، ويعتبر كضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- ✚ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- ✚ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق لها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- ✚ يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- ✚ يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- ✚ استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- ✚ النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- ✚ مميزات النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه
- ✚ تتمثل هذه المميزات فيما يلي: (شونف، 2008، صفحة 13)
- ✚ وجود اطار فكري للمحاسبة الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات عن قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يتعرض *PCN* معالجتها المحاسبية مثل القرض الاجباري، الامتيازات، العمليات بالعملة الأجنبية، خسائر قيم الأصول أو العمليات المشتركة المنجزة؛
- ✚ وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات (الخصيلة، جدول حساب النتائج جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية)، وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛
- ✚ إلزامية تقديم حسابات مدمجة وحسابات منسقة للكيانات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- ✚ التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك المحاسبات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، المنتشرة حاليا دون تنظيم؛

قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988،
مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف
المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و
إدماج حسابات المجمعات:

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع
الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية
الدولية *IASB*، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين
مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعد، و بالتالي يمكن له
أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف:

الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة
جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع
إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين
الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة
في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة
المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية
الدولية *IAS/IFRS* أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية
الأمريكية *FASB* من خلال *USGAAP* أو التوجهات الأوروبية.
المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة
الدولية

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على أهم
الأساسيات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية وذلك من
خلال التعرض إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية

تعني أداة قياس، والمعيار (*NORMA*) يعود أصلا إلى
الكلمة اللاتينية (*NORME*) بصفة عامة يمثل نموذج يقاس
على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، وتعتبر المعايير
المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية من هيئة معينة التي
تحدد كيفية تسجيل أنواع العمليات والأحداث والمعلومات
التي ينبغي نشرها في القوائم المالية والملاحق المرفقة بها
فالمعايير المحاسبية الدولية هي ضوابط لإنتاج معلومات
شفافة وكاملة حول الوضع الاقتصادي للمؤسسة وأدائها
وبيئتها خاصة ما تعلق بالمخاطر التي تواجهها بهدف حماية
دائمتها، وهي معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة
الدولية (*IASB*) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير
محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية

وضع نظام محاسبة مبسط قائم على محاسبة
الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و التجار الصغار و
الحرفيين:

توسيع بالمقارنة مع *PCN* لمجال التطبيق الذي يعيد
تغطية من الآن فصاعدا كل الكيانات المدعوة إلى تقديم
حسابات مهما كان قطاع نشاطها وحجمها.

نطاق التطبيق:
يطبق النظام المحاسبي المالي على الفئات التالية: (القباني،
2003، صفحة 150)

كل شخص معنوي أو طبيعي خاضع للقانون التجاري؛
المؤسسات العمومية أو المختلطة؛

التعاونيات والمؤسسات الصناعية التي تسعى لتحقيق
الربح؛

المؤسسات الغير هادفة لتحقيق الربح التي لها نشاط
منتظم وثابت .

مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية
الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من
قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من
الخبراء الفرنسيين، وبالتعاون مع المجلس الوطني
للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت
عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة
1975-35 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات
الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و
قد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي: (بلغيث، 2002،
صفحة 57)

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط
المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير
المحاسبة الدولية؛

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي
جديد للمؤسسات؛

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي
الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط
القانوني الاقتصادي في الجزائر والذي بقي ثابتا منذ أن صدر

تاريخ بدء سريان المعيار؛

ثانياً: أهمية استخدام المعايير المحاسبية: نال موضوع المعايير المحاسبية اهتماماً كبيراً من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورتها وجوده، في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: (طارق، 2008/2009، صفحة 67)

تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية؛

وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية يحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى؛

إن الاعتماد على المعايير المحاسبية لها أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة وتعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية؛

إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، كما تعتبر خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات عن أطراف خارجية.

المحور الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية في ظل وجود المعايير المالية المحاسبية

من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتبني هذا النظام، يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات الضرورية لنجاح اعتماد النظام المحاسبي الجديد، ومنها: (قويدر، 2007، صفحة 218)

المرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي والإدخال التدريجي للنظام الجديد، وتوضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه؛

تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لا سيما مصلحة الضرائب؛

وقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الإعراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد. (لظفي، 2004، صفحة 366)

بدأت هذه المعايير في الظهور خلال سنوات السبعينات حيث تأسست خلالها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1972 من 09 دول لتخضع هذه اللجنة إلى إعادة هيكلة سنة 2001 ليصبح اسمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهي تطبق في أغلب الدول والجدول الموالي يبين لنا المعايير الصادرة عنها حسب التسلسل الزمني.

الجدول رقم 01: ظهور وتطور معايير المحاسبة الدولية حسب التسلسل الزمني إلى غاية نهاية سنة 2008

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول إصدار
IAS1	عرض البيانات المالية	1975/1/1
IAS2	المخزون	1976/1/1
IAS7	قائمة التشفكك النقدية	1979/1/1
IAS8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	1980/1/1
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الموازنة العمومية	1980/1/1
IAS11	عقود الإنشاء	1980/1/1
IAS12	ضرائب الدخل	1981/1/1
IAS16	المتكاثرات والمصانع والمعدات	1983/1/1
IAS17	عقود الإيجار	1984/1/1
IAS36	تخفيض قيمة الأصول	1999/1/1
IAS37	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة (التأجيل)	1999/1/1
IAS38	الأصول غير المنصوصة	1999/1/1
IAS39	الأدوات المالية: الإعراف والقياس	2001/1/1
IAS40	الاستثمارات العقارية	2001/1/1
IAS41	الزراعة	2003/1/1
IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	2004/1/1
IFRS2	التفيع على أساس الأسهم	2005/1/1
IFRS3	الدمج الأعمال	2004/4/1
IFRS4	عقود التأمين	2005/1/1
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحفوظة بها برسم البيع والعقوبات المتوقعة	2005/1/1
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	2006/1/1
IFRS7	الأدوات المالية: الإفصاح	2007/1/1
IFRS 8	الإفصاح في القطاعات التشغيلية	2007/1/1

المصدر: بورهين قتيحة، فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية - دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة تخرج تليل شهادة لمجستير، تخصص إدارة مالية، المرکز الجامعي خنشلة، 2007/2006، ص 62-63.

بالإضافة إلى هذه المعايير تقوم لجنة التفسيرات التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية بتفسير كل غموض والتباس حول تطبيق المعايير السابقة الذكر والجدول الموالي يبين لنا التفسيرات حسب تطورها الزمني.

وتتكون معايير المحاسبة الدولية من: (فتيحة، 2007/2006، صفحة 63)

مقدمة المعيار.

التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.

شرح المعيار؛

موضوع المعيار؛

الإفصاح؛

أحكام انتقالية و ذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة

زمنية لتطبيقها؛

✚ لم تكن هناك مرحلة انتقالية بين النظام السابق والنظام الحالي بحيث لم تتمكن أغلب المؤسسات من رسكلة المحاسبين والخبراء الاكاديميين وإعداد الإطارات المناسبة للدخول في غمار النظام المالي المحاسبي الجديد؛

✚ ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في المؤسسات باعتبار أن نظام الجديد نظام متطور يعتمد على العناصر التكنولوجية الحديثة خاصة نظام تكنولوجيا المعلومات؛

✚ غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام خاصة القوانين الجبائية منها؛

✚ ومن أجل الاستخدام الأمثل للنظام المحاسبي المالي في الواقع العملي لمؤسساتنا الوطنية وإخراجه من نطاقه النظري لا بد من القيام بإصلاحات جذرية على مستوى هيكلها وذلك من أجل توفير أرضية قوية لتطبيقه وذلك بالقيام بجملة من الإصلاحات والمتمثلة في:

✓ النهوض بالمهنة المحاسبية ورفع مستواها بتأهيل الخبراء المحاسبين، محافضي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم من خلال الاهتمام الجاد بنظام التكوين الذي يجب أن يتوافق مع معايير التكوين المعمول بها عالميا، إضافة إلى الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم وتفعيل دورها في عملية الإصلاح المحاسبي والابتعاد عن الصراعات والمصالح الضيقة التي تؤثر سلبا على مساهمتها في إنجاح النظام المحاسبي المالي من خلال العمل على نشر المعرفة بالنظام والمساعدة على تطبيقه بتقديم الشروحات والتفاصيل اللازمة خصوصا لمحاسبى المؤسسات؛

✓ ضرورة الإسراع في مساعدة المؤسسات على توفير إطارات مؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إجراء دورات تكوينية تتميز بالجدية والفعالية إضافة إلى وجود جهة على اتصال دائم بمحاسبى المؤسسات من أجل مساعدتهم على حل المشاكل المحاسبية؛

✓ ضرورة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة وتوسيع تشكيلته لتتضمن كل الأطراف التي لها علاقة بالنظام المحاسبي وخصوصا المسؤولة على تطبيقه وإعطائها فرصة لتقديم الاقتراحات والتوجيهات الضرورية وبالتالي تكون

✚ تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين لهذا النظام المحاسبي الجديد؛

✚ الانطلاق في تكوين وتأطير الطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة؛

✚ حث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية؛

✚ تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد؛

✚ مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي و المساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛

✚ يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات.

أولا: متطلبات تفعيل استخدام النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية

من أجل جني ثمار نظام مالي محاسبي جديد كان لا بد على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تأهيل المؤسسات الوطنية عامة وبورصة الجزائر خاصة لكن تبقى الصعوبة في ترسيخ مبادئ وأسس نظام جديد لم يتم تطبيقه على المستوى الوطني إلا قبل سنتين، في حين طبق نظام محاسبي مغاير تماما منذ 34 سنة.

إن المتمعن في الواقع الفعلي لهذا النظام المحاسبي الجديد على مستوى مؤسساتنا الوطنية لا يمكنه الحكم على مدى إيجابيات أو سلبيات تطبيقه، فمن المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله.

إن اغلبية المؤسسات الوطنية التي تبنت هذا النظام الجديد عانت ولا زالت تعاني من: (شعابنية، 2012)

✚ كبر حجم النفقات الموجهة للتحويل من النظام المحاسبي السابق إلى النظام المالي الجديد؛

التطبيق والانخراط في الجهود المرجوة لنجاح و اتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع؛

✚ ضرور توفر سوق مالي جزائري قوي: إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يحتاج الى توفر سوق مالي نشيط وذلك من أجل استقطاب المؤسسات المالية وتشجيع الإستثمار، حيث سعت الجزائر إلى إنشاء سوق للأوراق المالية للقيام بدورها في توفير التمويل اللازم لإنشاء أو توسيع المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات والمساهمة بذلك في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كانت الانطلاقة الأولى في إنشاء بورصة الجزائر بصدر المرسومين التشريعيين 169-91 و 170-91 المؤرخين في 28 ماي 1991، جاءت لتقنين التعامل فيما يسمى بالقيم المنقولة وقد حدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة، استكملت هذه المبادرة بصدر القانون 93-10 الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 متبنيا إنشاء بورصة الجزائر واعتبرت شركة ذات أسهم وآلية الوحيدة المخولة بإتمام كل المعاملات المالية على مختلف الأدوات المالية المصدرة وإن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى بيئة رأسمالية بها سوق مالي يتميز بنوع من النشاط والفعالية على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة إلا أن الوضع في الجزائر مختلف إذ يمكن اعتبار أن السوق المالي الجزائري ضعيف النشاط ولا يتميز بالحركية المطلوبة التي نشهدها في الأسواق المالية العربية وليس فقط في الأسواق المالية للدول المتقدمة . (حسان، 2003، صفحة 80)

خاتمة:

نتاج لما سبق فالمشكل لا يكمن في تغيير النظام المحاسبي المطبق، و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول هذا المولود الجديد و التعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله. ومن أجل نجاح وإرساء النظام المحاسبي المالي الجديد على الهيئات المسؤولة التعجيل لإعداد خطة للمرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد وإعداد الإطار اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالي الجديد،

مسايرة وعلى دراية لما يجري من تغيرات على الساحة المحاسبية في الجزائر؛

✓ محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية والسعي نحو تحقيق الشفافية في القوائم المالية من أجل كسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي.

ثانيا: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة ولعل من أهم المتطلبات والترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نذكر ما يلي:

✚ التأهيل العلمي والعملي: المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح. (غزاله، 1997، صفحة 08)

✚ الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة: يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات حيث أنها ستطبق على الشركات المساهمة بالدرجة الأولى.

✚ دور مجلس وجمعيات المحاسبين: ويكون ذلك من خلال: (الزين، صفحة 10)

✓ اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع؛

✓ إقامة الأيام الدراسية والندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى التعميم ونشر وتيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.

✚ تطوير الشركات: سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛

✚ دور الإعلام: للإعلام دور أساسي في التبليغ و إيصال المعلومة صحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديها حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل

بلغيث، م. (2002). إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر. مجلة الباحث، الجزء الأول، p. 57.

بوشايب ابراهيم. النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ليسانس في إقتصاد و تسيير المؤسسة جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

ثناء القباني. (2003). المحاسبة الدولية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإبراهيمية.

حسان، خ. (2003). جوان. (بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، p. الجزائر.

شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة بوداود.

شنوف شعيب. (2006). أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية. مجلة جديد الإقتصاد (العدد 80)، صفحة 58_59.

طارق، ش. (2009/ 2008). أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية. مذكرة ماجستير غير منشورة. باتنة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

غزاله، ط. أ. (1997). نوفمبر. (18-17 نحو عولمة مهنة المحاسبة لإمارات العربية المتحدة، المؤتمر حول: العولمة، وتنسيق المعايير المحاسبية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المحاسبية: كلية الإقتصاد والتجارة.

فتيحة، ب. (2006/2007). فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية -دراسة حالة بنك الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية. خنشلة، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر.

قويدر، ق. ح. (2007). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، الشلف، الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال.

لعشيشي جمال. (2010). محاسبة المؤسسة والجباية " وفق النظام المحاسبي المالي ". براقى الجزائر.

منتدى التمويل الاسلامي (s.d). Consulté le 28, ديسمبر 2018, sur <http://islamfin.yoo7.com/t2784-topic>

لأن الجزائر في الوقت الحالي مجبرة و مضطرة على تبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها (المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة....).

وبالتالي يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

✓ ضرورة إعادة تأهيل الوحدات المحاسبية لإطاراتها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المالي، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية.

✓ تفعيل دور القوائم المالية وإفصاح المحاسبي بما يلبي رغبات واحتياجات المتعاملين والمستثمرين؛

✓ ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات نظام مالي محاسبي في الشركات والمؤسسات الوطنية وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة، المالية، النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقص بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به .

✓ ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو قرار البيع في الأسهم.

المراجع والمصادر

mfdgi. (25 نوفمبر، 2007). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (74)، صفحة 03.

احسين عثمانى، سعاد شعابنية. (28 نوفمبر، 2012). النظام المالي المحاسبي ودوره في تفعيل نشاط بورصة الجزائر. تاريخ الاسترداد 29 ديسمبر، 2018، من <https://www.alukah.net/culture/0/47134>

الزين، م. (s.d). متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر. النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير لمحاسبة الدولية. الواد، الجزائر: المركز الجامعي الوادي.

أمين السيد أحمد لطفي. (2004). المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.